



الأولويات الاقتصادية لاتفاق سلام دائم في اليمن

ملخص تنفيذي

- تحديد الأولويات الاقتصادية لحكومة ما بعد الاتفاق، والاتفاق على خطوات واضحة لإعادة تعريف نهج الدولة الاقتصادي، على أن يكون ذلك النهج الجديد في إطار برنامج إصلاحات شاملة ينم عن رؤية اقتصادية واسعة.
- الاتفاق على إجراءات لإنهاء انقسام مؤسسات الدولة الرئيسية التي تلعب دورا مفصليا في اقتصاد اليمن، بما فيها البنك المركزي اليمني.
- تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي يكلف بصياغة سياسات عامة تستجيب لمتطلبات المرحلة.
- الالتزام بألية واضحة وشاملة وقابلة للاستمرار لسداد مرتبات القطاع العام على نحو محسوب العواقب، وكذلك الاتفاق على إجراءات مدروسة لإعادة تأهيل ودمج المقاتلين.
- ضمان التحصيل السريع والعاقل للإيرادات المحلية وفق إجراءات واضحة للجميع، والاتفاق على آلية تعيين رؤساء جدد للمصالح الإيرادية ووضع آلية فعالة للمساءلة.
- الاتفاق على آلية توزيع عوائد صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.
- الاتفاق على إطار حوكمة فعال لعملية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.
- إعادة فتح كل الموانئ والمطارات والمنافذ البرية ورفع كل القيود المفروضة على حركة البضائع والمسافرين عبر جميع حدود اليمن.

يؤكد موجز السياسات هذا على أن الوصول لاتفاق سلام دائم في اليمن يعتمد على قضيتين اقتصاديتين هامتين. القضية الأولى هي أن توزيع الموارد الاقتصادية والتحكم بها وتقاسمها عوامل أساسية لتحقيق السلام من عدمه، بما أن الحيز الأكبر من الصراع القائم يدور حول السيطرة على الموارد، وبالتالي فإنه يجب التطرق لهذه المسائل مباشرة أثناء مفاوضات السلام المرتقبة. أما القضية الثانية فهي أن افتقار اتفاقيات السلام عموما إلى أحكام وآليات تحقق استقرارا اقتصاديا شاملا في المرحلة التي تلحق التوقيع عليها يهدد بنشوب الحرب مجددا خلال تلك المرحلة الحرجة، وقد مر اليمن فيما مضى بالعديد من التجارب التي تثير مخاوف عودة الصراع بعد التوقيع على اتفاقية للسلام كان آخرها ما حدث من فشل بعد توقيع المبادرة الخليجية.

في هذا السياق، عقد منتدى رواد التنمية لقاءه السادس في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 25 إلى 27 يناير 2020م، حيث تدارس المنتدى خلاله قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المالية والنقدية الملحة التي بوسعها أن تفشل محاولة تنفيذ أي اتفاقية سلام في اليمن بعد توقيعها، وقد نتج عن هذه المداولات التوصيات الرئيسية التالية الموجهة لأطراف التفاوض اليمنية والداعمين الدوليين لعملية السلام بشأن البنود الاقتصادية التي يجب إدراجها في اتفاقية السلام:

* تم إعداد هذا الملخص من قبل ديب روت للاستشارات، بالتنسيق مع شركاء المشروع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO).



العوامل الاقتصادية المؤججة للصراع

ثمة عوامل اقتصادية خطيرة ما زالت تُوجج الصراع في اليمن إلى جانب دوافع الحرب الأخرى السياسية والعسكرية والمذهبية والإقليمية. وفي سبيل مجابهة التحديات التي تفرضها هذه العوامل الاقتصادية، فإن منتدى رواد التنمية يؤمن إيماناً قوياً بوجود إدراج بنود متعلقة بالاقتصاد في أي اتفاقية سلام قادمة. وإدراكاً لهذه الأهمية للجانب الاقتصادي في اتفاق السلام، عقد المنتدى اجتماعه السادس في إطار مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن في الفترة من 25 إلى 27 يناير 2020م، في العاصمة الأردنية عمّان، إذ ناقش أعضاء المنتدى الأولويات الاقتصادية الملحة التي يجب تناولها في عملية السلام والتي يعرض موجز السياسات هذا آراء المنتدى وتوصياته حولها.

لقد تمحور القتال في اليمن إلى حد كبير حول السيطرة على الموارد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية الرئيسية—ما عرف في الفلسفة الاقتصادية في وقت ما بـ “المرتفعات المشرفة” على الاقتصاد (أي، المفاصل الاقتصادية)—حيث تقاتل الأطراف المتصارعة من أجل الوصول إلى الموانئ، وتحصيل إيرادات الضرائب والجمارك، وإنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وتنظيم العملة اليمنية، وتوجيه تدفقات المساعدات الخارجية، والسيطرة على مؤسسات الدولة المفصلية، والهيمنة على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل قطاع الاتصالات.⁽¹⁾ وبالتالي فإنه ما لم يُسوى ويُحل النزاع حول الموارد خلال مفاوضات السلام فما تشير إليه الشواهد التاريخية هو احتمال تجدد أعمال العنف عقب إمضاء الاتفاقية والإعلان الرسمي لنهاية الصراع.

من ناحية أخرى، أدى عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن إلى نشوء اضطرابات اجتماعية وسياسية طوال العقدين الماضيين، ويتجلى ذلك في العديد من التطورات التي شهدتها البلاد خلال عقد الألفينات (2000م - 2009م) والتي امتدت من نمو تنظيم القاعدة، وأعمال الشغب في جميع أنحاء البلاد ضد بعض برامج الإصلاحات المتعسفة، والتمرد المسلح في الشمال، والاحتجاجات الجماهيرية الجنوبية، والمطالبات الواسعة بإصلاحات سياسية، إلى الانتفاضات الشعبية العارمة، والاضطرابات السياسية، والصراعات المسلحة المعقدة في العقد الذي تلاه (2010م - 2019م).⁽²⁾ ففي السنوات التي تلت 2011م، تعرض اقتصاد اليمن المنهك من قبل لصدمات متتالية شديدة الوطأة ألقت به في دوامة من التدهور الاقتصادي ما فتأت تتفاقم عاما بعد عام. في الوقت ذاته، استمر عدد سكان اليمن في النمو باطراد لينفجر من حوالي 17 مليون نسمة في 2000م إلى ما يقدر بنحو 30 مليوناً بحلول 2020م، في حين صاحب ذلك النمو السكاني اضمحلال رأس المال البشري في اليمن.⁽³⁾ ومع استمرار هذا النمو

(1) الأكللي، رأفت. “معركة السيطرة على المرتفعات المشرفة في الاقتصاد اليمني.” مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. ١٦ يونيو ٢٠١٧م. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2017/06/16/the-battle-to-control-the-commanding-heights-of-the-yemeni-economy . اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

(2) (أ) هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي). “ملف اليمن - جدول زمني.” ٦ نوفمبر ٢٠١٩م. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14704951> . اطلع عليه بتاريخ 21 فبراير / شباط 2020 . (ب) منظمة هيومن رايتس ووتش. “باسم الوحدة: رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي.” ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م. www.hrw.org/ar/report/2009/12/15/256014 . اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م. (ج) صحيفة نيويورك تايمز. “أسوأ أعمال الشغب خلال عقد من الزمن تخلف ١٦ قتيلاً في اليمن.” ٢٢ يوليو ٢٠٠٥م. <https://www.nytimes.com/2005/07/22/world/africa/worst-riots-in-a-decade-leave-16-dead-in-yemen.html> . اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

(3) إعادة تصور اقتصاد اليمن. “تنمية رأس المال البشري.” ١٦ يناير ٢٠٢٠م. https://devchampions.org/uploads/publications/files/RethinkingYemens_Econo-my-policybrief_18_ar.pdf . اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

السكاني المطرد ستستمر حاجة المواطنين الماسة في اليمن إلى المياه النظيفة والمواد الغذائية الأساسية والدخل المستقر والتنمية الريفية والخدمات العامة الأساسية والحصول على الكهرباء والبنية التحتية والإسكان، وهو ما سيؤدي حتماً إلى موجات متكررة من الاضطرابات إذا ما أهملت تلبية هذه الضرورات مرة أخرى. أي أنه في أي عملية انتقالية قادمة لن يدوم السلام بوقف الأعمال العدائية فقط، بل وبنفس القدر بمعالجة تلك العوامل التي لطالما زعزعت استقرار الاقتصاد.

لذلك، يعتبر الاستقرار الاقتصادي ضرورياً لاستعادة ثقة اليمنيين في عملية السلام وبناء رأس المال السياسي الذي يلزم للخروج من الحلقة المفرغة للصراع والهشاشة ولبدء مرحلة تحول اجتماعي واقتصادي وازدهار دائم.

لقد أظهرت الدراسات أن الأطراف المسؤولة عن تنفيذ أي اتفاق سلام سرعان ما ستجد نفسها أمام قضايا ومشاكل مالية واقتصادية معضلة تحول بين السلم والحرب.⁽⁴⁾ على وجه العموم، تحذر الأدلة البحثية صانعي السلام ومنفذي اتفاقات السلام على حدٍ سواء إلى أن "الفترة التي تعقب توقيع اتفاقية السلام يمكن القول بأنها الوقت الذي يتصف بأكبر قدر من عدم اليقين والخطر."⁽⁵⁾ وتشير تلك الأدلة إلى أن خطر فشل معاهدات السلام ليس بعيد الاحتمال، ولا سيما عندما لا ينتج عنها خارطة طريق يعول عليها في تجاوز التضاريس الصعبة والمحفوفة بالمخاطر لمرحلة ما بعد الاتفاق. إن لدى اليمن تجربة غير بعيدة تؤيد هذه المخاوف، ففي أعقاب حركة احتجاجات 2011م ركزت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة كبيرة على الترتيبات السياسية والعسكرية أو الأمنية ولكنها أغفلت إلى حد بعيد الأولويات والإجراءات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد وهو ما ساهم في انهيار الفترة الانتقالية.

الحلقة المفقودة في عملية السلام الجارية

لقد توالت محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع منذ اندلعه وذلك برعاية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، ابتداءً من مفاوضات جنيف وبيل في سويسرا في 2015م، ومروراً بمفاوضات الكويت في 2016م، وانتهاءً بالمشاورات بين الحكومة اليمنية وأنصار الله في السويد في ديسمبر 2018م التي نتجت عنها اتفاقية استئكھلم. وعلى نحو منفصل عما سبق، وقّعت اتفاقية الرياض التي رعتها السعودية بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في نوفمبر 2019م.

(4) (أ) بادانجك، سانجا. "البنوك والمصارف المركزية واللوائح المصرفية في اتفاقيات السلام." (تقرير PAX، سلسلة اقتصادية). برنامج أبحاث التسويات السياسية (PSRP)، أكاديمية العدل العالمية، جامعة إدينبرة. إدينبرة: 2019م. <http://www.politicalsettlements.org/publications-database/banks-banking-regulations>.
أو (ب) بيل، كريستين. "تقاسم السلطة الاقتصادية وحل النزاعات والتنمية في مفاوضات واتفاقيات السلام." (تقرير PAX، سلسلة اقتصادية). برنامج أبحاث التسويات السياسية (PSRP)، أكاديمية العدل العالمية، جامعة إدينبرة. إدينبرة: 2018م. <https://www.peaceagreements.org/publication/14>.
اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط 2020م. (ب) بيل، كريستين. "تقاسم السلطة الاقتصادية وحل النزاعات والتنمية في مفاوضات واتفاقيات السلام." (تقرير PAX، سلسلة اقتصادية). برنامج أبحاث التسويات السياسية (PSRP)، أكاديمية العدل العالمية، جامعة إدينبرة. إدينبرة: 2018م. <https://www.politicalsettlements.org/publications-database/economic-power-sharing-conflict-resolution-and-develop-ment-in-peace-negotiations-and-agreements>.
اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط 2020م.

(5) وودورد، سوزان ل. "الأولويات الاقتصادية لتطبيق السلام." معهد السلام الدولي (أكاديمية السلام الدولية سابقاً). نيويورك: أكتوبر 2020م. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/economic_priorities.pdf.
اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط 2020م.

الجدير بالذكر أن التفاوض اقتصر بشكل أساسي في كل هذه الحالات على الجانب السياسي والجانب الأمني أو العسكري، على أنه يستثنى من ذلك مشاورات استكهلم إذ أنها شملت شقاً اقتصادياً ضُمن في اتفاقية الحديدة-إحدى المكونات الثلاثة لاتفاقية استكهلم-التي نص أحد بنودها على أن: "تودع جميع إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني من خلال فرعه الموجود في الحديدة للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن."⁽⁶⁾ إلا أن مشاورات استكهلم وإن تناولت جانباً اقتصادياً فإنما تناولته في أضييق الحدود وكأحد تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تهيئ لمفاوضات السلام فحسب، وليس كملف اقتصادي وركيزة أساسية في حد ذاتها لاتفاق السلام في المستقبل.

كذلك ما تزال هناك مساعٍ أخرى للتوصل إلى اتفاقات بشأن بعض القضايا الاقتصادية، منها الجهود المبذولة لتنسيق عمل البنك المركزي كمؤسسة وطنية مستقلة، وتلك المبذولة لسداد مرتبات جميع موظفي القطاع العام في عموم الجمهورية، إضافة إلى مساعي تطبيق الفقرات الاقتصادية لاتفاقية استكهلم. غير أن كل هذه المحاولات، على أهميتها، تظل تصب في مجال التهدئة وبناء الثقة ولمَّا تتحول بحسب ما يُرى إلى قناعة راسخة لدى الأطراف اليمنية والمجتمع الدولي بأهمية أن تُضمّن الأولويات الاقتصادية في اتفاق السلام كجزء لا يتجزأ.

(6) مكتب المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة لليمن. "اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى." الأمم المتحدة، نيويورك: ديسمبر ٢٠١٨م. https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/lns_lkml_ltfq_stwkhwlml_0.pdf. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.
جدير بالذكر أنه حتى تاريخ هذه الورقة لم يُنفذ هذا البند من اتفاقية الحديدة، ففي الحين الذي أودعت الإيرادات المذكورة في حساب في البنك المركزي اليمني فرع الحديدة إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل كيفية استخدامها لسداد المرتبات الحكومية.

تجارب الدول الأخرى في تضمين بنود اقتصادية في اتفاقيات السلام

هناك العديد من الأمثلة على تسويات السلام التي تطرقت على نحو مباشر للنزاعات على الموارد الاقتصادية ضمن اتفاق سياسي أوسع،⁽⁷⁾ ففي 1995م نصت اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، والمعروفة أيضا باسم اتفاقية دايتون أو معاهدات دايتون، على تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي من محافظ يعينه صندوق النقد الدولي بعد التشاور مع الرئاسة وثلاثة أعضاء تعينهم الرئاسة، ومن بين أولئك الأعضاء الثلاثة المعينين كان اثنان من الاتحاد أحدهما بوسني والآخر كرواتي يتقاسمان صوتا واحدا، والثالث من جمهورية صرب البوسنة، على أن يعمل الثلاثة جميعهم لفترة ست سنوات. في حين نصت الاتفاقية على أنه يتوجب على المحافظ ألا يكون مواطنا من البوسنة والهرسك أو أي دولة مجاورة وأنه يحق له أن يدلي بصوت في حالة تساوي عدد الأصوات في مجلس الإدارة.

وفي 2003م وقّعت اتفاقية أكرام للسلام الشامل التي أنهت الحرب الأهلية الليبيرية الثانية، إذ وضعت تلك الاتفاقية آليات لما عرف بلجنة إصلاح الإدارة العامة لتعمل على الحوكمة الرشيدة ولجنة أخرى جديدة عرفت بلجنة العقود والاحتكارات لتراقب التعاقدات الحكومية أثناء الفترة الانتقالية، ثم وُزعت مقاعد عضوية كل من هذه الهيئات بين أطراف النزاع. فعلى سبيل المثال، شملت لجنة العقود والاحتكارات: "خمسة أعضاء يعينهم الرئيس، بناءً على موافقة السلطة الوطنية الليبيرية الانتقالية، من الفئات المجتمعية المختلفة ممن يكونون من التكنوقراط أو غيرهم."

أما في أنغولا، وفي محاولة لدمج الجماعات المسلحة التي كانت خارج نطاق الدولة في الحكومة الجديدة كوسيلة لحل النزاع، نُصّل إلى ما عرف بمذكرة السلام والتفاهم لـ 2006م في مقاطعة كابيندا، وهي المذكرة التي وفرت استقلالية كبيرة لمقاطعة كابيندا لاحتواء الصراع هناك، كما مكنت من تقاسم السلطة الاقتصادية من خلال تخصيص بعض الشركات العامة على نحو ما.

لا يُقصد من ضرب الأمثلة أعلاه بأي حال من الأحوال أنه يجب محاكاتها في اليمن، بل تُستخدم هنا فقط لتوضيح كيف قامت بعض الدول بتضمين القضايا الاقتصادية في عمليات السلام التي خاضتها وكيف استطاعت أن تصل لاتفاق حولها وفق ما اعتبرته هي مناسبا آنذاك لواقعها. تحديداً، تحث هذه الأمثلة على ضرورة إيجاد مساحة تسمح لأطراف الصراع اليمنية بتحديد مجموعة من القضايا الاقتصادية التي لا مناص من إغفالها أو تأجيلها، ثم التفاوض من بعد ذلك بشأنها والتوصل لاتفاقٍ ما حولها بناءً على السياق والواقع اليمني.

وإنه لمن المؤسف أن جولات المفاوضات السياسية التي شهدتها اليمن حتى الآن لم تتطرق على النحو الذي يجب إلى العوامل والعواقب الاقتصادية للصراع في اليمن، على الرغم من الدروس المستفادة من بعض الأحداث التاريخية المعاصرة كما نوهنا وبحسب ما تحذر منه الدراسات المشار إليها سابقا.

(7) بيل 2018م.

التوصيات

سيستغرق التغلب على العواقب الاقتصادية للصراع في اليمن سنواتٍ عديدة من التنسيق بين الحكومة وأطراف النزاع والقطاع الخاص والمجتمع والشركاء الدوليين. من المؤكد أن اتفاق السلام سيكون اتفاقاً سياسياً في الأساس، وبالتالي لا يمكن أن يتضمن تفاصيلاً حول ما يجب القيام به على جميع المستويات، لكن أعضاء منتدى رواد التنمية يعتقدون بأن الموقعين على اتفاقية السلام يجب أن يجدوا حلولاً للقضايا الاقتصادية المحورية وأنها يجب أن تدرج في اتفاق السلام. وكما أسلفنا فإن هذا أمر مهم لإرساء أسس نجاح الفترة الانتقالية بعد اتفاق السلام. وفيما يلي أبرز تلك القضايا:

أحكام عامة متعلقة بالاقتصاد

1. **الاتفاق على الأولويات الاقتصادية للحكومة الانتقالية:** يجب أن يكون هناك اتفاق حول الخطوط العريضة لأولويات برنامج الحكومة الجديدة. بما في ذلك إعطاء الأولوية للنفقات العامة التي تعزز التعافي الاقتصادي وتحفز النمو، إضافة إلى إعطاء الأولوية للقطاعات الهامة كقطاع الكهرباء.

إنه لا بد من تحديد أولويات الحكومة في الاتفاق السياسي لئلا يتكرر مصير الحكومة التوافقية التي شكّلت من الأحزاب السياسية المختلفة بموجب المبادرة الخليجية، إذ لم تحظى تلك الحكومة حينذاك على دعم سياسي حقيقي لأولوياتها. ونتيجة لذلك كان برنامجها بعيداً عن الواقع السياسي للبلاد في ذلك الوقت مما جعل جهودها غير مؤثرة. لذلك يجب أن يكون الاتفاق السياسي واضحاً ليس فقط حول كيفية تشكيل الحكومة بل أيضاً بشأن الأولويات التي يجب أن تتطرق لها. ففي حالة تشكيل حكومة إصلاحات فإنه يجب تحديد الإصلاحات التي ستقوم بها. وبالمثل، إذا ما تقرر تشكيل حكومة تصريف الأعمال، أو أي حكومة أخرى في هذا السياق، فإنه يجب تحديد برنامجها بوضوح بحيث لا يكاد يكون هناك أي غموض حول ما يجب أو ما لا يجب القيام به.

2. **إنهاء انقسام مؤسسات الدولة:** يجب أن يُتفق على آليات واضحة وإطار زمني لمعالجة انقسام مؤسسات الدولة، وخاصة تلك التي تلعب دوراً جوهرياً في اقتصاد اليمن، مع الالتزام بالعمل ضمن نطاق هذه المؤسسات بعد إعادتها لوضعها السابق. ذلك لإن إنشاء هيكل حكومية موازية لا يؤدي إلى إضعاف دور المؤسسات القائمة فحسب بل يمحو أيضاً ذاكرتها المؤسسية مما يمنع الحكومة من مواصلة عملها من حيث انتهت الحكومات السابقة والاستفادة مما قد استطاعت تحقيقه سواء أقل أم أكثر.

3. **تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي:** يُوصى بأن يُتفق على إنشاء مجلس يجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتكليفه بصياغة السياسات الاقتصادية. وفي هذا الجانب يمكن الاستفادة من الجهود السابقة التي توقفت في 2014م في إنشاء هذا المجلس، على أن يُتفق على ما إذا ستكون سياسات المجلس ملزمة للحكومة أم معلمة.

4. **إعادة تعريف الفلسفة الاقتصادية للدولة:** يمكن أن توفر الفترة التي تلي اتفاق السلام مباشرة فرصة سانحة للشروع في تطوير وصياغة رؤية جديدة للتنمية، ثم وضع على ضوءها برنامج إصلاحات اقتصادية هيكلية شاملة قد طال انتظارها، شرط أن تكون رؤية متبصرة تتجنب تكرار إخفاقات الماضي المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في الاعتماد المفرط على عائدات النفط وتهميش وإفقار المناطق الريفية وتزايد العجز الشديد في الميزان التجاري للمواد الغذائية.⁽⁸⁾ ويمكن لاتفاقية السلام أن تمهد لهذه العملية من خلال تبيان هيكلية هذه العملية (مثلا، تحديد من يشارك فيها ووضع جدول زمني).

فاتورة مرتبات القطاع العام

5. **دفع مرتبات القطاع العام:** إن فاتورة مرتبات القطاع العام المتزايدة والتي تتضمن الأجهزة العسكرية والأمنية بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاقتصادي المستقبلي في اليمن. من أجل ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يحل اتفاق السلام مشكلة المرتبات المستعصية، بيد أن ذلك الحل أيا كان يجب أن يضمن سداد المرتبات على نحو مدروس ومحسوب العواقب لكي يكون قابلا لأن يدوم وألا يعطل قدرة الحكومة على تقديم الخدمات كما ينبغي وألا يستنزف المالية العامة. ومما يجب التنويه به هنا هو أنه يجب على الموقعين على الاتفاقية الالتزام بعملية واضحة وشاملة لإزالة الموظفين المزدوجين (أي، معالجة الازدواج الوظيفي) والموظفين الوهميين من كشوف المرتبات لعام 2014م، ثم الاتفاق على آلية واضحة وغير مجحفة لأي إضافات على كشوف عام 2014م.

6. **إعادة تأهيل المقاتلين وإعادة إدماجهم:** كثيرا ما يُلوح بأن الإضافات إلى كشوف مرتبات القطاع العام لعام 2014م أمر لا محالة منه من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من المقاتلين الذين جندتهم مختلف الجماعات المسلحة. في حين يشدد رواد التنمية على ضرورة عدم الإدماج بلا روية ولا تدبر لأعداد كبيرة في كشوف المرتبات لكيلا تنوء الدولة بعبء سداد مرتبات إضافية، فوق ما قد سبق، إلى أجل غير مسمى. كما يوصي رواد التنمية بأن يلتزم الموقعون على الاتفاق بوضع برنامج وطني لإعادة تأهيل وإعادة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة والتشكيلات العسكرية الذين لم يكونوا مدرجين بالفعل في كشوف مرتبات الخدمة المدنية أو وزارتي الدفاع والداخلية لعام 2014م.

(8) قادري، علي. "اليمن: الطب الاقتصادي للبنك الدولي والفقير في اليمن." جلوبال ريسيرتش. ٨ فبراير ٢٠١٢م. [https://www.globalresearch.ca/yemen-the-economic-medical-bank-of-the-poverty-in-yemen/](https://www.globalresearch.ca/yemen-the-economic-medical-bank-of-the-world-and-the-poverty-in-yemen/) 29167. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

البنك المركزي

7. **إدارة البنك المركزي:** يجب النص في الاتفاق على تمكين البنك المركزي اليمني من أداء دوره وفقا للقانون مع إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك وفق المعايير المذكورة في قانون البنك المركزي ووفق شروط الكفاءة والنزاهة.

8. **قنوات التمويل:** يجب أن ينص الاتفاق أيضا على ضرورة أن يلتزم المانحون والداعمون الرئيسيون لليمن بتدفق جميع المساعدات والمنح المالية عبر القنوات الرسمية دون تدخل أي طرف سياسي، مما يتطلب أن يكون للبنك المركزي دورا إشرافيا واضحا على تدفقات المساعدات الدولية بما يضمن مساهمتها في احتياطي النقد الأجنبي وغير ذلك. مع التأكيد في الاتفاق على إلزام الحكومة بأقصى درجات الشفافية في ملف المساعدات المقدمة من الدول المانحة والنص على أحكام الرقابة ذات الصلة.

تحصيل الإيرادات العامة

9. **الاتفاق على كيفية تخصيص إيرادات الموارد الطبيعية:** يجب أن يملي اتفاق السلام بنودا حول ما إذا كانت المحافظات المنتجة ستستمر في الحصول على 20 في المئة من عائدات بيع النفط والغاز، كما هو الحال حاليا، أو ما إذا كان نظام ما قبل الحرب الذي كان قائما سيعاد تنفيذه، أو ما إذا كان سيوضع ترتيب جديد تماما. في جميع الأحوال يجب أن يكون هناك نص في الاتفاق يتطلب إيداع عائدات النفط والغاز في حساب خاص في البنك المركزي. كما يجب أن يُنص أيضا على وجود مراقب مدقق دولي لهذا الحساب والتزام الحكومة بأعلى معايير الشفافية في إدارة هذا القطاع الهام.

10. **توريد المتحصلات القانونية:** تلتزم مختلف القوى السياسية الموقعة على اتفاقية السلام على قيام السلطات المختلفة في المحافظات بتوريد جميع المتحصلات القانونية من الضرائب والرسوم الجمركية لحساب الحكومة لدى البنك المركزي وفق إجراءات للشفافية والمساءلة، مع خصم مخصصات المحافظات المعتمدة في الموازنة لكل محافظة من هذا الحساب مباشرة.

11. **التعيينات في السلطات المعنية بالإيرادات خلال الفترة الانتقالية:** يجب أن يتضمن الاتفاق ضوابط وآلية واضحة ومبنية على الكفاءة لتعيين رؤساء المؤسسات الإيرادية العامة وجميع فروعها (أي، الضرائب، الجمارك، إلخ) ومساءلتهم.

إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي

12. إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي: يتوجب أن يتضمن اتفاق السلام بنوداً حول ملف إعادة الإعمار بما فيها المبادئ الحاكمة والمنظمة لعملية إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، وكذلك الهياكل المؤسسية التي ستكلف بإدارة هذه العملية، بما يضمن الكفاءة والشفافية والتوافق مع مصالح الشعب اليمني. كما يجب أن تغطي هذه المواد الدور المناط بالجهات المانحة في دعم الحكومة الانتقالية، إضافة إلى التفاوض على إطار مساءلة مشترك لتنفيذ وتيسير مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي على النحو المرجو وفق مؤشرات إنجاز وأداء واضحة بحسب ما هو متعارف عليه ومعمول به في أفضل ممارسات المتابعة والتقييم.

فتح الموانئ والمطارات والمنافذ البرية

13. إلغاء كافة القيود التي وضعت: تمكين الحكومة من فتح كل الموانئ والمطارات والمنافذ البرية المختلفة، وإلغاء كافة القيود التي وضعت على حركة البضائع والمسافرين، إضافة إلى إلغاء كل البرامج التي استُحدثت لتفتيش السفن خارج الموانئ اليمنية. وقد تكون هذه الخطوة أيضاً إجراء لبناء الثقة يسبق اتفاق السلام.

14. استعادة الأمن والثقة: يجب استعادة ثقة الناقلين البحريين الدوليين في موانئ اليمن وبخاصة ميناء عدن وميناء الحديدة من خلال أحكام صريحة ضمن اتفاقية السلام. إلى جانب ذلك يجب أن يرسخ اتفاق السلام الأساس لاستعادة الامتثال للمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق البحرية الدولية (ISPS) في المحطات الرئيسية لليمن واستعادة ثقة مجتمع الشحن الدولي.⁽⁹⁾

(9) المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق البحرية الدولية: هي مدونة دولية دخلت حيز التنفيذ في 2004م، وهي جزء من التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر (سولاس) (1974/1988) بشأن الحد الأدنى من الترتيبات الأمنية للسفن والموانئ والوكالات الحكومية من خلال المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء فيها لحماية السفن والموانئ أثناء ممارسة التجارة الدولية. وتحدد المدونة مسؤوليات الحكومات وشركات الشحن وطاقم السفن وموظفي الموانئ / المرافق للكشف عن التهديدات الأمنية واتخاذ تدابير وقائية ضد الحوادث الأمنية التي تؤثر على السفن أو مرافق الموانئ المستخدمة في التجارة الدولية.

الملحق: العوامل المزمنة لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في اليمن

بالنظر إلى صورة الاقتصاد الكلي لليمن، تظهر الاتجاهات التاريخية والمتوقعة لكل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية نظرة قاتمة غير مسبوقة، فطوال عقد الألفينات (2000م - 2009م) لم تنجح السياسات الاقتصادية في اليمن في تحفيز النمو الاقتصادي، بل غالباً ما أبطت على الفجوة التمويلية، في حين تسارع اختلال الميزان التجاري بالرغم من النمو الملحوظ للصادرات، وما برحت العملة الوطنية تفقد قيمتها مقابل العملات الأجنبية تدريجياً. وفي خلال العقد التالي (2010م - 2019م) تفاقمت هذه المشاكل الاقتصادية، فانهارت أرصدة المالية العامة نتيجة لتقلص الإيرادات، بينما ظل الإنفاق العام عند مستويات عالية في سبيل المجهود الحربي ودفع مرتبات القطاع العام المتضخم واستيراد المشتقات النفطية وغيرها من الأعباء التي لطالما نأت بها موارد الدولة الشحيحة.⁽¹⁰⁾ ذلك ما أدى إلى تعاظم رصيد الدين العام من جراء تمويل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي. علاوة على ذلك، تزايد عجز الميزان التجاري بسبب تضائل صادرات النفط الخام وتعليق صادرات الغاز الطبيعي المسال، ليصبح اليمن من جراء تلاشي الصادرات مستورداً صافياً للسلع بقدر يكاد يكون كلياً لولا بعض الصادرات التي لا يعتد بحجمها.

وقد أدت هذه الإدارة السيئة لاقتصاد اليمن طوال رده من الزمن والانتكاسات اللاحقة في زمن الحرب، بالإضافة إلى الفساد المتفشى الذي أثقل كاهل اليمن من قبل ومن بعد باستنزاف موارده القليلة، إلى انكماش اقتصادي هائل وتراجع آفاق النمو عموماً إلى حد لم يسبق له مثيل. وقبيل تفشي جائحة كورونا الحالية، قدر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليمن لسنة 2020م بنحو 23 مليار دولار بانخفاض قدره 47 في المئة مقارنة بأكثر من 43 مليار دولار في 2014م.⁽¹¹⁾ أضف إلى ذلك أن سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الموازية صعد إلى مستوى قياسي بلغ 820 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في أكتوبر 2018م، قبل أن يهبط ويستقر في نهاية 2019م عند حوالي 600 ريال لكل دولار. في الوقت ذاته استمرت معدلات التضخم الواقعة في خانة العشرات في الخروج عن نطاق السيطرة متجاوزة حدودها الآمنة، فوفقاً لأحد التقديرات كانت معدلات التضخم للأعوام 2017م و2018م و2019م 30,4 و27,6 و14,7 في المئة على التوالي ثم ارتفعت إلى 35,5 في المئة في 2020م.⁽¹²⁾

في سياق متصل، فإن تكلفة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي المتنامية تقوض هي الأخرى الاستقرار الاقتصادي فيما هو آت، فبمجرد انقضاء العام الأول فقط من الحرب الدائرة قدر صندوق النقد الدولي أن اليمن خسّر ما بين 25 إلى 35 في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي في 2015م وحدها وأكثر من 20 مليار دولار—أي 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لما

(10) في أكتوبر 2019م توقع صندوق النقد الدولي الإنفاق الحكومي العام لليمن لسنة 2020م بما يقرب من ثلاث تريليونات ريال يمني (٢,٩٥ تريليون ريال يمني) من خلال الافتراضات المالية التالية: "يستند توقع الإيرادات من الهيدروكربونات إلى افتراضات آفاق الاقتصاد العالمي لأسعار النفط والغاز (تستخدم السلطات سعر 55 دولاراً للبرميل) وتوقعات السلطات لإنتاج النفط والغاز. تعكس الإيرادات غير الهيدروكربونية بالإضافة إلى معظم فئات الإنفاق إلى حد كبير توقعات السلطات باستثناء دعم الوقود التي يتم توقعها على أساس سعر آفاق الاقتصاد العالمي بما يتفق مع الإيرادات. يستند التوقع النقدي إلى الافتراضات الرئيسية للاقتصاد الكلي حول معدل النمو النقدي بمعناه الواسع والائتمان للقطاع الخاص ونمو الودائع. أشهر بداية / نهاية السنة المالية: يناير / ديسمبر، دليل إحصاءات المالية الحكومية المستخدم: دليل إحصاءات المالية الحكومية 2019م، أساس التسجيل: النقدية، الحكومة العامة تشمل: الحكومة المركزية والحكومة المحلية، تقييم الدين العام: القيمة الاسمية، العملة المحلية الرئيسية: الريال اليمني، آخر تحديث للبيانات: أغسطس 2019م."

(11) آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019م.

(12) نفس المرجع السابق.

قبل الحرب-في أضرار إجمالية للبنية التحتية للبلاد منذ بداية الحرب.⁽¹³⁾ في ذلك الوقت تكهن الصندوق بأن فاتورة إعادة بناء الاقتصاد ستتجاوز بكثير قدرة اليمن على تعبئة الموارد، خاصة بالنظر إلى القدرة المحدودة على حشد الإيرادات المحلية واستفحال أزمة المديونية⁽¹⁴⁾ - على أنه لم يكن يُتوقع حينها أن يطول أمد الحرب أما وقد طال كل هذه السنوات فالأضرار قد تضاعفت كثيرا.⁽¹⁵⁾

ومما يزيد قضية الاستقرار الاقتصادي تعقيدا وسوءا هو أن الصراع المدمر في اليمن وإن كان قد ألحق خسائر فادحة جدا على جميع المستويات إلا أن آثاره على التنمية البشرية خصوصا تفوق الأضرار المادية برمتها. ففي تقرير نشر في أبريل 2019م قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مكاسب اليمن في مجال التنمية البشرية قد تراجعت ما مقداره 21 عاما.⁽¹⁶⁾ أي أن اليمن فقد في خلال خمسة أعوام فقط كل ما حققه من مكاسب تنموية كانت صعبة المنال على مدى ما يربو على عقدين من الزمن.

وعليه فإن أي مفاوضات قادمة لإنهاء الصراع في اليمن ستأتي على خلفية هذه التحديات الجسيمة بأنواعها، التي إذا لم يُعبأ بها ستثير السخط وتتسبب في انعدام الاستقرار والأمن في المستقبل القريب تماما كما فعلت في الماضي وما الأمس عنا ببعيد.

تلخيصا لما ورد في هذا الموجز، حدد منتدى رواد التنمية التحديات الاقتصادية التالية على أنها التحديات العاجلة التي تواجه اليمن ويجب إدراجها في أي مفاوضات سلام مقبلة:

تكبير النشاط الاقتصادي

- انهيار مؤسسات الدولة الرئيسية وانقسامها بين أطراف النزاع
- فقدان القوى العاملة بسبب النزوح أو الوفاة أو الإصابة أو الالتحاق بالمعارك
- ارتفاع معدلات البطالة وفقدان جُلّ الدخل
- عدم قدرة التجار المحليين على استيراد البضائع ونقلها بحرية عبر البلاد
- التكاليف الباهظة لممارسة الأعمال في اليمن وعدم جاذبية الأسواق المحلية للاستثمار
- بيئة الأعمال غير الملائمة والطاردة وهجرة رؤوس الأموال الناتجة عن ذلك

انهيار المالية العامة وتفاقم الاختلالات الهيكلية

- الإنفاق العام غير المقتصد وعدم القدرة على سداد المرتبات
- الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة وارتفاع عبء خدمة الدين العام
- عدم القدرة على تغطية الحماية الاجتماعية الضرورية
- انهيار جميع الخدمات العامة الأساسية

(13) لاجارد، كريستين. "حسابات الصراع في الشرق الأوسط". صندوق النقد الدولي. ١٦ سبتمبر ٢٠١٦م. <https://blog-imfdirect.imf.org/2016/09/16/the-calculus-of-conflict-in-the-middle-east/>. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

(14) بيرون، روث وآخرون. "الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". مذكرات مناقشة الموظفين رقم ٨/١٦، صندوق النقد الدولي. ١٦ سبتمبر ٢٠١٦م. <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=44228.0>, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pdf>. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

وأشار المؤلفون إلى أن الصراعات الواسعة النطاق التي ما زالت مستمرة في الشرق الأوسط تترك آثارا عميقة على الاقتصادات، فعلى سبيل المثال قدر المؤلفون وقت إعداد تقريرهم أنه "حتى مع معدل نمو سنوي مرتفع نسبيا يبلغ ٤,٥ في المئة، ستستغرق سوريا أكثر من ٢٠ عاما لتعود إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي لما قبل النزاع سنة ٢٠١٠م".

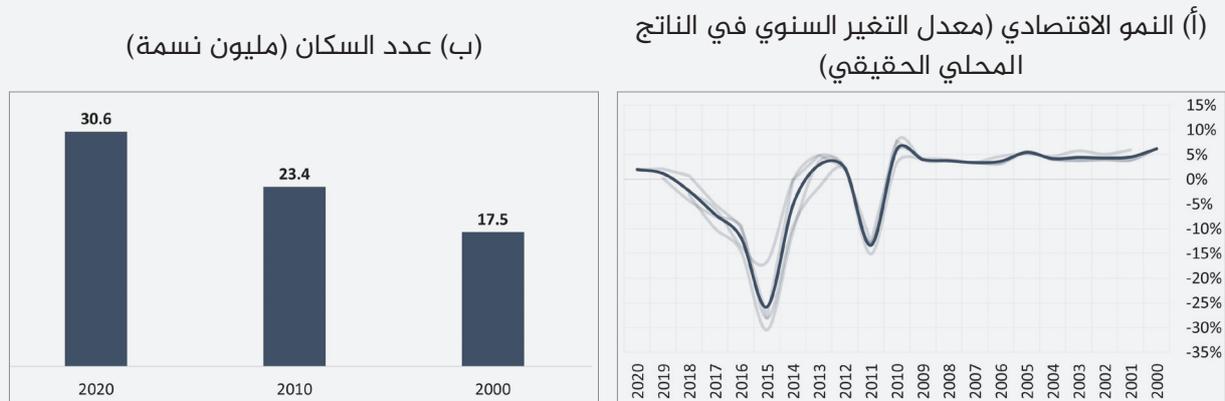
(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز فريدريك باردي للمستقبل الدولي وكلية جوزيف كوريل للدراسات الدولية في جامعة دنفر. "تقييم آثار الحرب على التنمية في اليمن". ٢٣ أبريل ٢٠١٩م. <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/presscenter/pressreleases/2019/yemen-has-already-lost-2-decades-of-human-development.html>. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

(16) نفس المرجع السابق.

انهيار القطاع المصرفي والنظام النقدي

- انقسام البنك المركزي اليمني
- تضارب السياسات النقدية واللوائح المصرفية المتعلقة بعملة اليمن
- عدم القدرة على كبح جماح التضخم والتحكم فيه
- استنزاف احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي
- فقدان العملة الوطنية لقيمتها الداخلية والخارجية
- حدة أزمة السيولة في النظام المصرفي المحلي
- صعوبة حصول التجار على العملة الصعبة في السوق المحلية مع عدم قدرة البنك المركزي على تغطية احتياجات النقد الأجنبي لفاتورة واردات السلع الأساسية
- صعوبة حصول التجار على تمويل خارجي والخدمات المصرفية الدولية

الشكل البياني 1: النمو السكاني المطرد لليمن مقابل انهيارها الاقتصادي



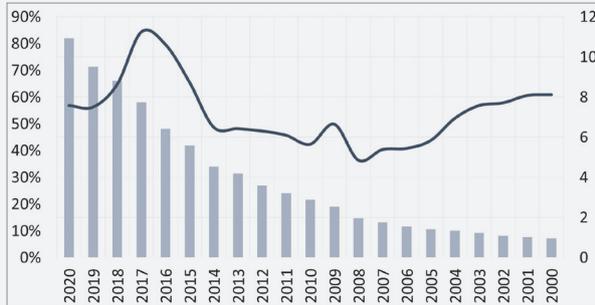
المصادر:

(أ) متوسط التقديرات والتوقعات السكانية المتاحة من المصادر الستة التالية: (١) الجهاز المركزي للإحصاء، "الإسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥م"، يونيو ٢٠١٠م، (٢) الجهاز المركزي للإحصاء، "تقديرات الناتج المحلي الإجمالي"، ديسمبر ٢٠١٨م، (٣) صندوق النقد الدولي، "قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية"، أكتوبر ٢٠١٩م، <https://www.imf.org/ex-ternal/pubs/ft/weo/2019/02/weodata/index.aspx>، اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م، (٤) شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، "التوقعات السكانية في العالم لعام ٢٠١٩"، نسخة الكترونية صادرة على الانترنت، النسخة الأولى، أغسطس ٢٠١٩م، <https://population.un.org/wpp/Download/Stan-dard/Population>، اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م، (٥) مجموعة البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، <https://data.worldbank.org/country/yemen%20>، اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م، (٦) قسم الإحصاء، منظمة العمل الدولية، "قاعدة بيانات ILOSTAT - عدد السكان حسب الجنس والعمر - تقديرات وتوقعات الأمم المتحدة، يوليو ٢٠١٩ (بالآلاف) - تقديرات قائمة على نماذج منظمة العمل الدولية"، <https://ilostat.ilo.org/data>، اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

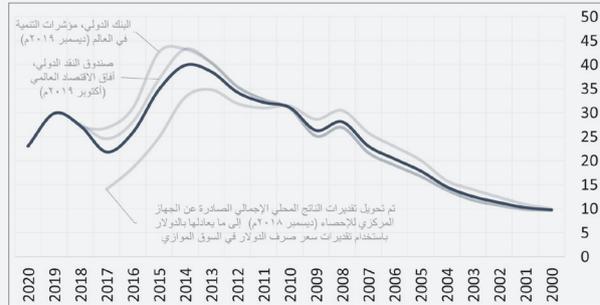
(ب) متوسط التقديرات والتوقعات المتاحة من المصادر الأربعة التالية: (١) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠١٨م (خط الأساس = ٢٠٠٠م)، (٢) الأمم المتحدة، "الملحق الإحصائي - الجدول أ٣: الاقتصادات النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٠٩ - ٢٠١٩" في "الوضع والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٨"، ٢٠١٨م، https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESP2018_FullWeb.pdf، (لم تحدد سنة خط الأساس)، (٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٩م (خط الأساس: ١٩٩٠م)، (٤) مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، فبراير ٢٠٢٠م (خط الأساس = ٢٠١٠م). تظهر التقديرات والتوقعات المختلفة باللون الرمادي الفاتح والتي على الرغم من اختلافها بسبب المنهجية ترسم تقريبا نفس خطوط الاتجاه. اطلع عليه بتاريخ ٢١ فبراير / شباط ٢٠٢٠م.

الشكل البياني 2: لمحة عن اقتصاد اليمن الكلي خلال فترة الحرب مقارنة بما قبلها

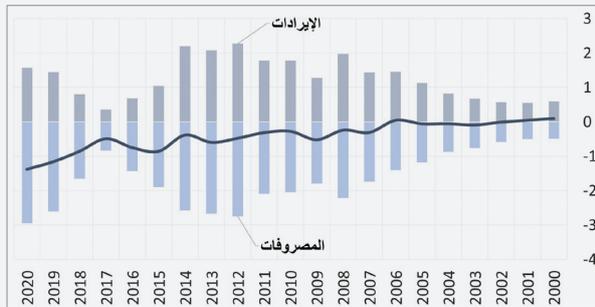
(ب) الدين العام (تريليون ريال) ونسبته إلى الناتج المحلي



(أ) الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)



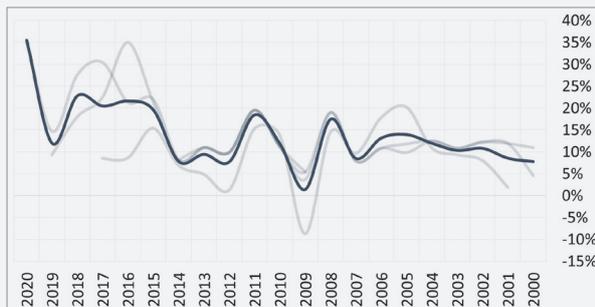
(د) الرصيد الكلي للموازنة العامة (الفائض/العجز) (تريليون ريال)



(ج) ميزان تجارة السلع (مليار دولار)



(و) التضخم (معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)



(هـ) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال في السوق الموازي



المصادر:

(أ) متوسط التقديرات والتوقعات المتاحة من المصادر الثلاثة التالية: (1) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المركزي للإحصاء ٢٠١٨. حُولت العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف السنوية التاريخية، للفترة من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٣م حصل على أسعار الصرف من موقع <https://fxtop.com>، أما للفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م فقد حُصل على أسعار الصرف من الإصدار ٣٧ ("انخفاض قيمة الريال يشعل التضخم"، سبتمبر ٢٠١٨م) والإصدار ٤٥ ("انخفاض قيمة العملة اليمنية يؤدي إلى تفاقم معاناة اليمنيين"، أكتوبر ٢٠١٩م) من "نشرة المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن" الدورية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢) آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٩م. (٣) مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، فبراير ٢٠٢٠م. وتظهر التقديرات والتوقعات المختلفة باللون الرمادي الفاتح. وتجدد الإشارة إلى وجود تباين كبير بعد عام ٢٠١١م بين خط الاتجاه المرسوم باستخدام بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (ب)، (د) آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٩م. (ج) مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، فبراير ٢٠٢٠م. (هـ) حُصل على متوسط أسعار الصرف السنوية التاريخية من المصادر الثلاثة التالية: (١) للفترة من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٤م، من موقع [FxTop.com](https://fxtop.com). (٢) للفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٩م، من "نشرة المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن" الدورية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حُصل عليها من آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أكتوبر ٢٠١٩م وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالريال اليمني على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالدولار الأمريكي. (و) متوسط التقديرات والتوقعات المتاحة تشكل المصادر الأربعة التالية: (١) تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المركزي للإحصاء، ٢٠١٨م. (٢) "الجدول أ.٦: الاقتصادات النامية: تضخم أسعار المستهلكين، ٢٠١٩-٢٠١٩" في تقرير الوضع والآفاق الاقتصادية العالمية للأمم المتحدة، ٢٠١٨م. (٣) آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠١٩م. (٤) مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي. تظهر التقديرات والتوقعات المختلفة باللون الرمادي الفاتح والتي على الرغم من اختلافها بسبب المنهجية ترسم تقريبا نفس خطوط الاتجاه.

حول ”مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني“

تهدف مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن إلى المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي) والتنمية المستدامة في اليمن من خلال بناء توافق حول أهم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال من مختلف أطراف المجتمع اليمني الفاعلين في مجال التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار في اليمن، وكذلك التأثير بشكل إيجابي على أجندة التنمية المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة باليمن، تنفذ هذه المبادرة بالشراكة التنفيذية ما بين مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، وديب روت للاستشارات، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وتمويل قبل الاتحاد الأوروبي وسفارة المملكة الهولندية في اليمن.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:



مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادلات، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.

www.carpo-bonn.org



ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.

www.deeproot.consulting



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

بتمويل مشترك من: بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن.

للتواصل: ديب روت للاستشارات، شارع حدة، صنعاء، اليمن | البريد الإلكتروني: info@devchampions.org

www.deeproot.consulting